



تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014

انجازات تشريعية وقانونية ومؤسسية، نتاج عملية مستمرة

نظرا للتقدم الذي أحرزه المغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي واعتبارا للإمكانات المتاحة لتطوير هذا المجال، خاصة مع انطلاق أشغال مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي، فقد جعلت نسخة 2014 من تقرير النوع الاجتماعي من بين أهم أهدافها تعزيز المعارف المتراكمة منذ إصدار النسخة 2012، والتي اعتمدت لأول مرة المقاربة التحليلية المرتكزة على تقييم السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان.

بالنظر إلى عدم تجزيء حقوق الإنسان والتراكمات المكتسبة خلال الفترات السابقة، ارتكزت النسخة 2014 من تقرير النوع الاجتماعي على مقاربة تعتمد في الجزء الأول على التحليل الأفقي وذلك تمهيدا للتحاليل القطاعية على مستوى الجزء الثاني من التقرير.

وترتكز حقوق الإنسان من خلال عدم قابليتها للتجزيء على التصورات المندمجة للتنمية التي تضع غالبا الإشكاليات المعيارية والمؤسسية والخيارات الاستراتيجية في محور اهتمامها من أجل إعمال هذه الحقوق. وفي هذا الإطار، يشير تقرير النوع الاجتماعي المرافق لقانون المالية 2014 لمختلف الانجازات التشريعية والقانونية المسجلة خلال الفترة 2012-2013 وذلك من أجل ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية في مجال حماية والنهوض بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء الأساسية بصفة خاصة.

فبالإضافة إلى تعزيز الإطار التشريعي، تم أيضا تدعيم الإطار المؤسسي الوطني بمجموعة من المؤسسات المكلفة بالسهر على احترام حقوق الإنسان وتقييم مدى تطبيقها، ومن بينها على الخصوص المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. كما نص الدستور على إحداث مجموعة من المؤسسات التي ستساهم في احترام حقوق الإنسان من بينها الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة... كما تميزت الفترة 2012-2013 بانطلاق أشغال مؤسسات أخرى كالمرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام والمرصد الخاص بمناهضة العنف ضد النساء والمرصد الخاص بالمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وكذا إحداث مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية.

وتقرض الدينامية التي يعرفها الإطار المؤسسي الوطني في مجال احترام حقوق الإنسان، وخصوصا حقوق النساء، وضع آليات عملية للتنسيق والملاءمة مع اعتماد نظام للمساءلة كفيل بضمان مهمة تتبع وتقييم التدابير المتخذة من قبل مختلف الهيئات. وفي هذا الاتجاه، توفر ميزانية النوع الاجتماعي الإطار العملي المناسب لتعزيز المساءلة المراعية للنوع الاجتماعي. وبذلك، تساهم الآليات التي تم تطويرها في إطار تنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي، من خلال منظور حقوق الإنسان، في تقييم

السياسات العمومية بالنظر إلى الالتزامات الدولية المعتمدة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق النساء.

ويعتبر تطوير الإطار المنهجي والآليات المتعلقة به هو نتاج عملية مستمرة بدأت في سنة 2002 تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما ساعد على بلورة المعرفة والآليات الأساسية لممارسة تقييم السياسات العمومية الخاصة بالنوع الاجتماعي. ولدعم هذه العملية وتعزيزها، تمت الاستفادة من أفضل الممارسات المعترف بها على الصعيد الدولي. وتبين الدراسة المقارنة لمختلف المبادرات التي نجحت على الصعيد الدولي في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، خاصة منها النمسا، بلجيكا، الإكوادور، ومنطقة الأندلس في إسبانيا أن التجربة المغربية تستجيب لمعظم للانشغالات والدروس المستخلصة من هذه التجارب، خاصة مقتضيات الدستور الجديد والمؤسسات التي تعمل في مجال المساواة والقضاء على كافة أشكال التمييز وآفاق الإصلاحات خصوصا إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

وقد أدى تحليل السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان إلى الإغناء المستمر للمرجعية المعيارية التي تؤطر الحقوق وكذا تتبع وتقييم مختلف البرامج والمشاريع حسب مقارنة النوع الاجتماعي والتي تم تنفيذها من طرف ثلاثين قطاعا انخرطوا في المقاربة وكذا تحليل مجموعة من مؤشرات النتائج التي تبين مستوى تطبيقا لحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد مكنت هذه المقاربة من الوقوف على مختلف المنجزات المحققة في شتى الميادين ورصد التحديات التي تعرقل الولوج المتساوي لهذه الحقوق. وقد اعتمد هذا التحليل على الأجيال الثلاثة للحقوق من خلال ثلاث أقطاب (الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية، الولوج المنصف للحقوق الاجتماعية والاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية).

ففي مجال الولوج المنصف للجنسين للحقوق المدنية والسياسية، نسقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة للفترة 2012-2016 من أجل وضع إطار للعمل المشترك بين جميع الفاعلين بهدف إدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية، مع مراعاة البعدين الجهوي والمحلي. وبهدف تفعيل الخطة الحكومية للمساواة بعد اعتمادها من قبل مجلس الحكومة تم إحداث لجنة وزارية لاقتراح تدابير تشريعية وعملية لتنفيذ مضامينها.

وبخصوص الولوج المنصف للمرأة إلى الخدمات القضائية، تعتبر المصادقة على ميثاق إصلاح القضاء، في يوليو، من أهم المكاسب التي تم إحرازها في هذا المجال، حيث ركز الميثاق على الدور الحاسم للنساء في تطوير النظام القضائي الوطني كفاعلات وكمواطنات لهن الحق في الولوج إلى الخدمات القضائية بشكل عادل. كما عزز الحقل الديني إدماج المساواة بين الجنسين في عملية تحديث القطاع عبر اعتماد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لعدة برامج كبرامج التعليم التقليدية ومحو الأمية في المساجد وبرنامج "تكوين المرشدات".

وتجدر الإشارة إلى الاهتمام الخاص بالآليات العملية الخاصة بتعزيز فضاءات التشاور والتقارب والتكامل ما بين الوزارات في مجال تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في خطط عملها ومساطرها الإدارية. وذلك عبر الشبكة الوزارية للتشاور من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

ووضعت الشبكة، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمرأة، دليلا منهجيا لإدماج المساواة بين المرأة والرجل في عملية الاختيار والتوظيف والتعيينات والانتقال والترقيات وتقييم الأداء. وقد صاحب هذه الجهود ارتفاع نسبة النساء داخل الوزارات التي وصلت سنة 2012 إلى 38,6% مقابل 34,4% سنة 2002، بزيادة حوالي 4,2 نقطة خلال 10 سنوات. بيد أن معدل وولوج المرأة الموظفة إلى

مناصب المسؤولية لا يزال منخفضا مقارنة مع الرجل، رغم أن هذا المعدل قد شهد تطورا مضطردا، حيث انتقل من 10% سنة 2001 إلى 15,3% سنة 2010 و16% سنة 2012. إلا أن هذه النسبة لا تزال بطيئة حيث لم تتجاوز 6 نقاط خلال 11 سنة.

ومن جهة أخرى، يتطلب تعزيز الإدماج الممنهج والملائم لبعده النوع الاجتماعي في خطط عمل الوزارات، إدراج هذا البعد على مستوى إعداد الميزانية، والذي يعتبر ضروريا من أجل ضمان توزيع عادل وفعال للموارد المالية. وفي هذا السياق تدرج التجربة المغربية في إعداد ميزانية النوع الاجتماعي التي بدأت سنة 2002 وأتمت مرحلتها الثالثة سنة 2012، حيث شهدت هذه السنة صدور المراجعة الإستراتيجية لهذا البرنامج. وقد سمحت هذه المراجعة باستخلاص مجموعة من التوجهات المستقبلية من حيث تعزيز مأسسة ميزانية النوع الاجتماعي وتطوير الشراكات.

واستجابة لهذه التوصيات وتلك الصادرة عن إعلان المناظرة الدولية الرفيعة المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي، التي انعقدت بمراكش في نونبر 2012، أحدثت بوزارة الاقتصاد والمالية، في فبراير 2013، مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي. ويهدف هذا المركز إلى تراكم المعارف الناجمة عن التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وذلك من خلال نظام لتدبير المعارف تم تطويره داخل وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما يروم المركز تعميق تحديث المفاهيم حول النوع الاجتماعي والبحث والتجديد في مجال ميزانية النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي وكذا تعزيز الانخراط في المقاربة من طرف مختلف المتدخلين عبر تقوية قدرات الفاعلين المعنيين.

وبخصوص الولوج المنصف للجنسين إلى الحقوق الاجتماعية، قام قطاع التربية الوطنية بوضع برنامجين بشراكة مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الكندية للتنمية الدولية يهدفان إلى مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين وذلك من أجل تزويد القطاع بالقدرة المؤسساتية الدائمة التي تجعل من المساواة بين الجنسين مبدأ للحكمة الناجعة في النظام التربوي من حيث تحديد المفاهيم وإنجاز الميزانية وتقديم وتتبع وتقييم الخدمات التربوية.

وقد تكالفت مختلف الجهود المبذولة في هذا الإطار من طرف وزارة التربية الوطنية، بشراكة مع مختلف المتدخلين في مجال التعليم، بارتفاع ملحوظ على المستوى الوطني لمؤشر التكافؤ بين الجنسين في الابتدائي، حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,91 سنة 2012-2013، أي بارتفاع يقدر ب 7 نقاط مئوية. وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الإعدادي الثانوي من 0,75 إلى 0,79، مرتفعا ب 4 نقاط مئوية. كما انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي التأهيلي العمومي على الصعيد الوطني من 0,85 إلى 0,92.

وبالرغم من الجهود المبذولة، تبقى نسبة الهدر المدرسي في التعليم الابتدائي مرتفعة لدى الفتيات (2,7%)، بارتفاع ب 1,5 نقطة مئوية مقارنة مع الفتيان (1,2%). وبلغت نسبة الهدر المدرسي سنة 2012-2013 في التعليم الثانوي، 7,6% بالنسبة للفتيات مقابل نسبة أكبر لدى الفتيان (10,6%). كما بقيت نسبة الهدر المدرسي في التعليم الثانوي التأهيلي مرتفعة رغم التراجع الكبير المسجل بين الموسمين 2010-2011 و2012-2013، منتقلة من 11,4% إلى 8,4% بالنسبة للفتيات ومن 10,7% إلى 8,9% بالنسبة للفتيان.

ووعيا منها بأهمية التحديات المطروحة، وضعت وزارة التربية الوطنية مخططا تنمويا على المدى المتوسط خلال الفترة 2013-2016 يركز على أربع توجهات استراتيجية وهي: تقديم عرض تعليمي يراعي الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتحسين جودة المحتوى البيداغوجي، وتطوير حكمة النظام التعليمي وضمان تدبير جيد للموارد البشرية عبر تقوية الطاقات والكفاءات.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية إغناء هذه الاستراتيجية بناء على التوجيهات الملكية التي أكدت على استعجالية ملائمة البرامج التكوينية والمناهج التعليمية لمتطلبات سوق الشغل وعلى ضرورة القيام

بدراسة موضوعية للوضع الراهن لقطاع التعليم والتكوين عبر تقييم المنجزات وتحديد نقاط الخلل مع الأخذ بعين الاعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وبخصوص حق المرأة في التعلم، فقد حقق المغرب تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في مجال محاربة الأمية لدى النساء. إلا أنه رغم التقدم المسجل، تظل النساء أكثر عرضة لهذه الآفة، حيث تبلغ نسبتهن 37%¹ سنة 2012 (تصل هذه النسبة في الوسط القروي 55%) مقابل 25% فقط بالنسبة للرجال. وفي مجال الولوج إلى التعليم العالي، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وهو ما يؤكد معدل التأنيث الذي تجاوز 50% في بعض الشعب، خاصة في طب الأسنان (74%) وشعب التجارة والتسيير (63%).

وفي مجال الولوج العادل للخدمات الصحية، تولى استراتيجية عمل وزارة الصحة أهمية كبيرة لتطوير جودة الخدمات وتحسين الاستقبال في المستشفيات ومؤسسات العلاج العمومية وتأمين الولوج العادل للخدمات الصحية الأساسية خاصة عند الإنجاب وفي الحالات المستعجلة مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية والمهمشة.

ونتيجة لهذه الجهود، عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضاً مهماً خلال السنوات الخمس الأخيرة لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010، حسب البحث الوطني الديموغرافي المتعدد 2009-2010، أي بتراجع بلغ 50,7% مقارنة مع 2003-2004 مع فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي (73 لكل 100.000 ولادة حية بالوسط الحضري مقابل 148 لكل ولادة حية بالوسط القروي). وفيما يخص وفيات الأطفال والرضع، فقد واصلت انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% خلال السنوات السبع الأخيرة، منتقلة من 40 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2003 إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011.

ورغم هذه الإنجازات، لازال قطاع الصحة يواجه العديد من التحديات المرتبطة بالأمية والفقر ونقص البنيات التحتية الأساسية.... وبهدف تجاوز هذه الصعوبات، يتم التحضير حالياً لاستراتيجية جديدة توّطر قطاع الصحة مع إعطاء أهمية كبيرة للمحددات الاجتماعية للصحة. وسيرتكز هذا الإصلاح على ثلاث محاور أساسية: العمل على محددات الصحة، بلوغ التغطية الشاملة، وحكامه النظام الصحي (العمومي والخاص والمنظم وغير المنظم).

وبخصوص الحصول على سكن لائق، تم وضع عدة برامج تهدف إلى حل معضلة تفشي السكن غير اللائق، خصوصاً مدن الصفيح وكذا تشجيع السكن الاجتماعي. وهكذا، بلغ عدد الأسر المستفيدة من مشاريع محاربة السكن غير اللائق 362.319 أسرة، لتتخفف بذلك نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في دور الصفيح إلى 3% متم يونيو 2013 مقابل 8,2% سنة 2004.

وبخصوص الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية، مكنت العديد من البرامج كالبرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب وكذا البرنامج الوطني للطرق القروية من تقليص الخصاص في البنية التحتية الأساسية الذي تعاني منه المناطق القروية خاصة المعزولة. وبذلك مكن برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من تسجيل تحسن ملحوظ في نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب، والتي انتقلت من 14% سنة 1994 إلى 93% عند نهاية سنة 2012 (منها 30% كربط منفرد). وموازاة مع ذلك، مكن برنامج كهربة العالم القروي من تحسين نسبة ولوج الساكنة القروية للكهرباء، والتي انتقلت من 20% سنة 1995 إلى 97,4% سنة 2011 و98,06% سنة 2012. كما عززت الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية من ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية، حيث بلغت هذه النسبة 74% سنة 2012.

¹ وحسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، يقدر معدل الأمية على المستوى الوطني 36,7% و25,3% لدى الرجال و47,6% لدى النساء.

وتتدرج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت سنة 2005 في إطار التنمية البشرية المستدامة كإستراتيجية شمولية تهدف إلى تفعيل الحقوق الأساسية، ومحاربة الفقر في الوسط القروي والتهميش الاجتماعي والهشاشة وتساهم بشكل ملحوظ في دينامية التنمية البشرية. وقد تمت مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في هياكل الحكامة للمبادرة وكذا في المشاريع المبرمجة. وارتفعت بذلك تمثيلية النساء داخل هياكل المبادرة من 12% خلال المرحلة الأولى إلى أكثر من 20% سنة 2012. وفي نفس السياق، استفادت حوالي 1,5 مليون امرأة من 29.000 مشروع منذ انطلاق المبادرة.

ويعتبر الولوج المنصف للحقوق الاقتصادية عنصرا أساسيا لحقوق الإنسان، حيث من شأن المساهمة القوية للنساء في سوق الشغل أن تحد من أثر تراجع الساكنة النشيطة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، استفادت النساء بشكل جيد من البرامج التي وضعتها وزارة التشغيل ("إدماج" و"تأهيل").. إلا أن لوج النساء للخدمات الممنوحة في إطار برنامج "مقاولتي" يبقى دون المستوى المنشود، مما يعكس اللجوء الضعيف للمرأة للمقولة الفردية. وبالرغم من هذه الجهود، تبقى مساهمة النساء في سوق الشغل ضعيفة، حيث لم يتجاوز معدل نشاطها 24,7% سنة 2012. ويفسر انخفاض مستوى النشاط لدى النساء بشكل كبير الفارق بين معدلات التشغيل لدى الرجال (67,2%) والنساء (22,3%). ويبين تطور نسب التكافؤ بين الرجال والنساء على مستوى التشغيل، أن فرص الرجال للحصول على شغل تفوق ثلاث مرات فرص النساء. كما بلغ معدل البطالة سنة 2012، نسبة 8,7% بالنسبة للرجال مقابل 9,9% بالنسبة للنساء، أي بفارق يقدر بـ1,2 نقطة.

ونظرا لهذه الصعوبات، ومن أجل تشجيع الحضور الكمي والكيفي للنساء في عالم الشغل، فإن وزارة التشغيل مطالبة، في إطار الخطة الحكومية للمساواة، بوضع نظام يسهر على تطبيق قانون الشغل وذلك بهدف ضمان المساواة بين الرجال والنساء في سوق الشغل من خلال دعم القطاعات التي تتواجد فيها النساء بكثرة كقطاع النسيج والصناعات الغذائية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل واتخاذ إجراءات لتشجيع مقاولات القطاع الخاص للانخراط في معايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات والتي تؤكد على إدراج المساواة بين الجنسين في تسيير المقاولات بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب. كما تميزت سنة 2013 بإطلاق برنامج وطني للتشغيل الذاتي للشباب خلال الفترة 2013-2016 يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2020، التي أعدتها وزارة الشباب والرياضة. ويستهدف هذا البرنامج 5.000 شابا تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، 40% منهم نساء شابات لا يتجاوز مستواهن الدراسي البكالوريا.

وعلى المستوى القطاعي، وضعت وزارة الفلاحة على رأس أولوياتها للنهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء القرويات وذلك بشراكة مع العديد من القطاعات الوزارية والمنظمات الدولية (إبرام شراكة مع الاتحاد الوطني لنساء المغرب للنهوض بالمنظمات النسائية القروية وشراكة مع المركز الأوروبي للتكوين والفلاحة² من أجل إطلاق مشروع "دعم النهوض الاجتماعي والاقتصادي بالنساء القرويات بالمغرب من خلال إدماجهن في الاقتصاد الاجتماعي" على مستوى 8 جهات و9 أقاليم نموذجية³).

وبالنسبة للأنشطة المتعلقة بالصيد البحري، تم اتخاذ العديد من التدابير بهدف تشجيع المساواة بين الرجال والنساء في القطاع، في إطار مخطط العمل لوحدة النوع الاجتماعي والتنمية وبشراكة مع برنامج حساب تحدي الألفية بالمغرب. أما بالنسبة لقطاع السياحة، فيجب أن يراعي إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات المؤطرة للقطاع عددا من التوصيات خصوصا تلك المتعلقة بتسهيل إنشاء المقاولات الفردية النسائية في قطاع السياحة، مع ضمان ولوج النساء إلى القروض

² منظمة إيطالية غير حكومية
³ يتعلق الأمر بسوس- ماسة- درعة (تزنيت وزاكورة)، دكالة-درعة (أسفي)، الشاوية-وردية (سطات)، الجهة الشرقية (الناظور)، تازة-تاونات-الحسيمة (تاونات)، تادلة-بني ملال (أزيلال)، كلميم-سمارة (طاطا)، مراكش-تانسيفت-الحوز (الصويرة).

والعقار والملكية، مع اقتراح تكوين مناسب وموارد ملائمة من أجل دعم المقاولات المسيرة من طرف النساء.

إن تفعيل حق النساء في الولوج والاستفادة بشكل متساوي من الفرص الاقتصادية بشكل وثيق يرتبط بإرساء أسس متينة تشجع على إحداث المقاولات الفردية النسائية وكذا تشجيع مشاركة النساء في آليات حكمة الهيئات المكلفة بتدبير الشؤون الاقتصادية. وتدرج في هذا الإطار الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والرامية إلى تعزيز كفاءات النساء في مجال التسيير من خلال برنامج "بينهن في الجهات". من جهة أخرى، تهتم الاستراتيجية الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة جدا بتشجيع المقاولات النسوية عبر دعم ومواكبة وتطوير المقاولات الصغيرة جدا المهيكلة.

إضافة إلى ذلك، تم توقيع بروتوكول تعاقد في مارس 2013 بين الصندوق المركزي للضمان وجمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب من أجل تفعيل صندوق الضمان "إليك" والذي يهدف إلى تشجيع ومواكبة تطوير المقاولات الخاصة النسائية، عبر السماح للمرأة رئيسة المقاولات بالولوج إلى القروض من أجل تطوير مشروعها.

وفي مجال الحكامة، تبقى تمثيلية ومشاركة النساء في هياكل حكمة المقاولات العمومية والخاصة محدودة⁴، مما يستدعي نهج سياسة خاصة لتشجيع ولوج النساء إلى هذه الهياكل ضمن مقاربة مندمجة تشرك مختلف الفاعلين.

وإجمالاً، فقد حقق المغرب تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في مجال المساواة بين الجنسين، تشهد بشكل واضح على إصراره على تشجيع ولوج النساء إلى حقوقهن. كما يؤكد تطبيق تحليل السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي ومن منظور حقوق الإنسان على مجمل القطاعات الوزارية المعنية في تقرير النوع الاجتماعي على الالتزام الكامل للمغرب في مجال المساواة وتعزيز المساءلة. وقد تم تعزيز هذا الخيار بالإصلاح الحالي للقانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية. حيث يؤكد هذا الأخير على مأسسة التدبير المرتكز على الأداء في إطار المهام والبرامج المنفتحة على تدبير القرب واستهداف أمثل للسياسات العمومية بالنظر إلى الاحتياجات المتباينة لمختلف شرائح السكان. وهو يعطي بالتالي دلالة واضحة ومغزى حقيقياً لأهداف الفعالية والشفافية والإنصاف التي تعتبر من الرهانات الأساسية المطروحة من في إطار الدستور الجديد.

⁴ تم تشكيل فريق عمل داخل المعهد المغربي للإداريين برئاسة وزارة الشؤون العامة والحكامة، حيث قام بإعداد دراسة حول تمثيلية النساء داخل هياكل حكمة المقاولات الكبرى العمومية والخاصة. وتشير نتائج هذه الدراسة التي تم تقديمها في أبريل 2013 إلى أن أقل من نصف هذه المقاولات تضم امرأة واحدة على الأقل في هيكل الحكامة.